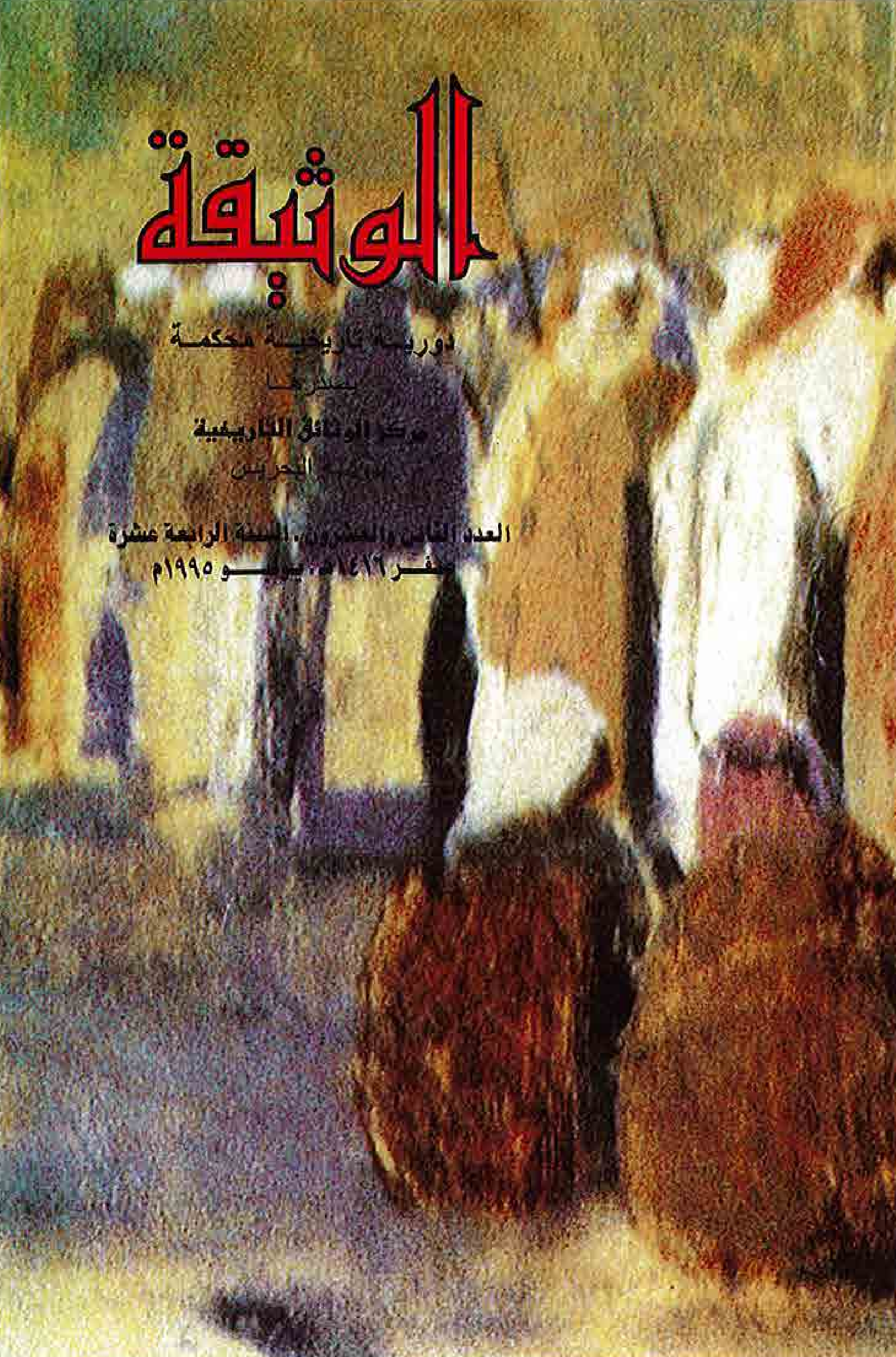
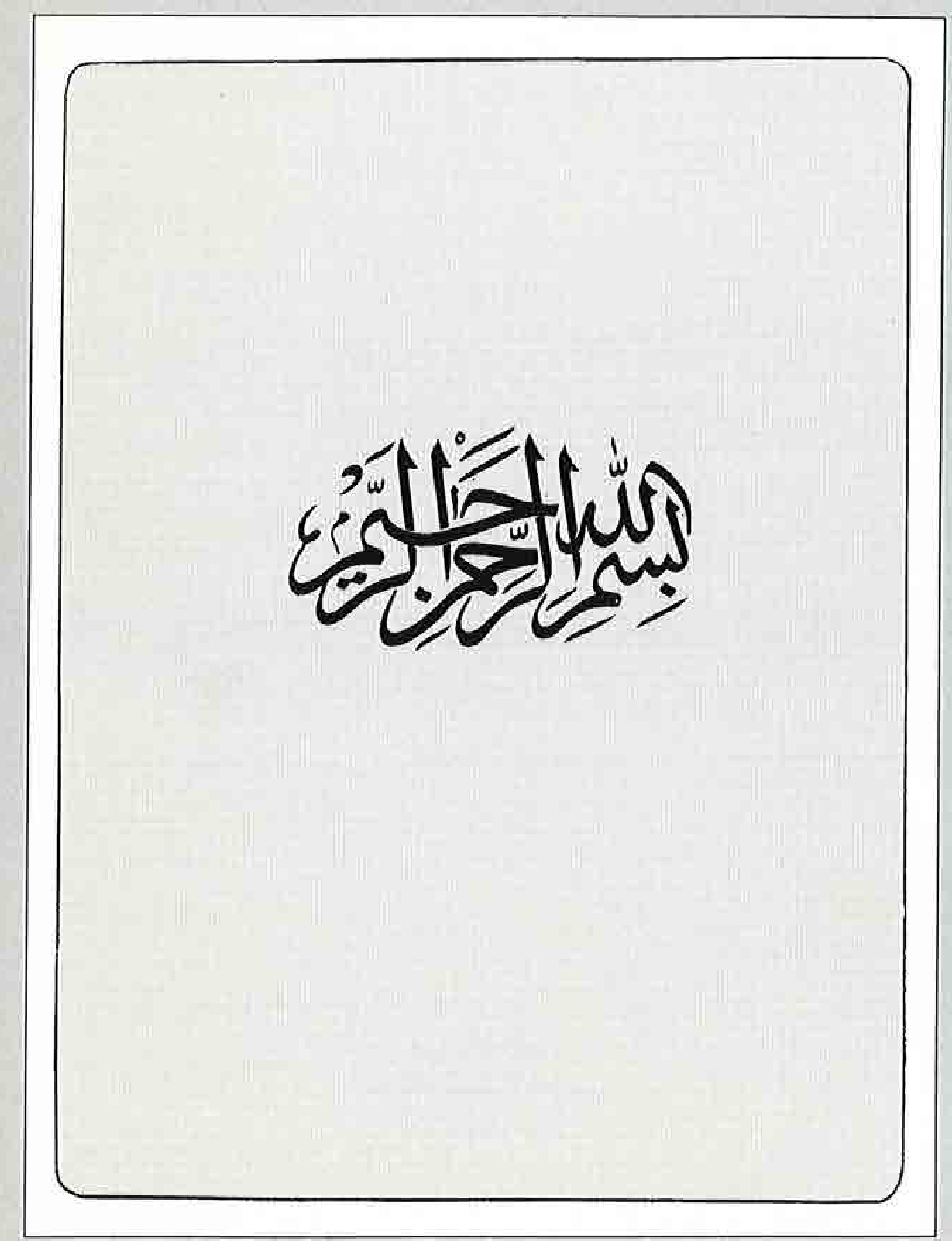

الوثيقة
دورية تاريخية محكمة
يصدرها
مركز الوثائق التاريخية
دولة البحرين
العدد الثامن والعشرون، السنة الرابعة عشرة
صفر ١٤١٦هـ، يوليو ١٩٩٥م


بسم الله الرحمن الرحيم

صورة الغلاف:
العرضة: للفنان البحريني
راشد خليل سوار



دورية نصف سنوية
تصدر عن
مركز الوثائق التاريخية
بدولة البحرين

العدد الثامن والعشرون - السنة الرابعة عشرة
صفر ١٤١٦هـ - يوليو ١٩٩٥م



الوثيقة

لجنة المجلة

العنوان : مركز الوثائق التاريخية ص . ب : ٢٨٨٨٢
تليفون : ٦٦٤٨٥٤
جميع المكاتبات ترسل باسم رئيس التحرير

فهرس

القسم العربي

القسم الإنجليزي

كلمة العدد

محكمة العدل العربية

.. الضرورة والأسباب

بقلم :

سعادة الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة

يعرض على وزراء العدل العرب في مجلسهم الوزاري بجامعة الدول العربية خلال سبتمبر القادم مشروع محكمة العدل العربية بعد أن أجِّل عرضه أكثر من مرة. ونحن وإن كنا نأمل ألا يتم تأجيله مرة أخرى نأمل أكثر أن يبدأ البحث فيه بجدية وأن تتخذ الخطوات المؤدية لمناقشته وإقراره وإصداره رتما أكثر تسارعاً لأكثر من سبب منها :

أولا : أن جامعة الدول العربية عباءة تضم في أعطافها كل الدول العربية. وإذا كانت الخلافات، صغرت أو كبرت أمراً وارداً، وإذا كان مجلس وزراء الخارجية يتولى معالجة بعض هذه الخلافات وتتولى القمم العربية بعض ما يستعصي منها، أو بعض ما يحوطه شيء من الحدة، أو الخطورة، أو الآنية، إلا أن هناك

بعض الخلافات ذات الطبيعة الخاصة التي تقتضي بل تستلزم إيجاد مثل هذه المحكمة .

ثانيا : أن الطبيعة العربية أقرب ما تكون لهذا النظام. فقد كان العرب ومنذ عصر البداوة يعتمدون نوعا من القضاء هو أقرب ما يكون لنظام هذه المحكمة المقترحة، فكان العرب إذا شب خلاف بين القبائل يتفقون على اختيار أحد القضاة - المعروفين يومذاك - يعرضون عليه المشكلة، ويلتزمون بالانصياع لما يصدره من حكم. وكانوا يلتزمون بذلك التزاما شديدا لدرجة أن الخروج عليه كان أمرا مشينا. وكم ساهم ذلك في حل الكثير من الخلافات، وحقن الكثير من الدماء التي كان من الممكن أن تسيل لسبب أو لآخر.

ثالثا : إذا كانت بعض المشاكل المعاصرة تتشعب تفاصيلها إلى أعماق ومسارات القوانين الدولية، فإن في العالم العربي اليوم من الكفاءات القانونية والخبرات القضائية، ما يكفي للنهوض بهذا العبء والتصدي له، خاصة وأن هذه الخبرات العربية لها سمعة دولية مشهودة، ولها حضور بارز في المحافل الدولية المماثلة، وهي قادرة إذا مارست عملها من خلال جامعة الدول العربية على معالجة أدق القضايا المعروضة، بعلم وحيدة ونزاهة.

رابعا : إذا كان النشاط البارز لمحكمة العدل الدولية يدور في معظمه حول مشاكل الحدود ، فإن هذا النوع من المشاكل متوافر في المنطقة العربية وبصورة غير عادية. ولو ألقينا نظرة على الساحة العربية من المغرب الأقصى إلى أقصى الشرق لوجدنا أنه لا تكاد تخلو منطقة واحدة من هذه الساحة الممتدة من مشكلة حدودية. هذه المشاكل التي صنعت - عمداً - في عصور الإستعمار، كان الهدف منها أن تتفجر بين وقت وآخر، وأن ينتج من تفجرها عداء يمزق الصف ويحقق الهدف الإستعماري القديم المتمثل في

مقولة " فرق تسد ". وهذه المشاكل نفسها ما زالت قائمة ولم تحسم في كثير من جوانب المنطقة العربية، وهي تثار أو تثور بين وقت وآخر، ويتم تجاوزها دون حسم مما يهدد وعلى الدوام بتفجرها، مع ما ينتج عن ذلك من انعكاسات لالزوم لها، ومع ما تجره من نتائج تؤثر سلباً على روح الأخوة العربية التي تربط الأخوة على امتداد الوطن العربي الكبير.

خامسا : أن اللجوء حاليا لمحكمة العدل الدولية يحوطه كثير من الصعوبات، فالقضاة في أغلب الأحيان، إن لم نقل في كل الأحوال من جنسيات مختلفة، والمحامون كذلك، ويكون من المفارقات الغريبة أن تكون القضية عربية، والقاضي والمحامي واللغة والوثائق والسجلات والأدلة كلها أجنبية، أو يجب أن تترجم إلى الأجنبية حتى يفهمها الادعاء والدفاع والقاضي .. كثير من الأسماء، بل كثير من الوثائق، بل كثير من الظروف المحيطة بالموضوع لصيقة أشد الإلتصاق بتقاليد عربية، أو مفاهيم عربية، أو دوافع عربية يصعب جدا مهما بلغت دقة الترجمة أن تنقل روح الموقف أو دواعيه أو أسبابه، إلى لغة غير عربية أو عقلية غير عربية. وبالتالي إلى قضاة غير عرب.

سادسا : المنطقة العربية تدين بالإسلام. والإسلام يقدم لنا قواعد كثيرة لحل الخلاف. وإذا كان اللجوء يتم حاليا إلى محكمة العدل الدولية، فإن لعلماء الإسلام تحفظات حول اللجوء إلى هذه المحكمة أولاً، وحول الإلتزام بأحكامها ثانياً، وهو أمر ما أغنانا عن الدخول في المتاهات التي قد يجرها النقاش فيه أو التعرض له.

هذه الأسباب وغيرها كثير تستلزم أن يحظى مشروع المحكمة العربية المحتمل عرضه في سبتمبر القادم بإذن الله بالاهتمام

والحماس، وأن تحشد كل الجهود لإقراره بأسرع وقت ممكن، حتى تستطيع هذه المحكمة أن تنهض بالعبء الكبير المتمثل في عشرات المشاكل القائمة والتي تنتظر الحل. ونحن نثق تمام الثقة بأن هذه المحكمة في حالة قيامها سوف تسهم، وبدرجة كبيرة - لو خلصت النوايا - في حسم كثير من المشاكل حفاظا على الروح العربي الذي يربط بين الجميع في كل الظروف. وحتى في أحلك الظروف. والله ولي التوفيق.

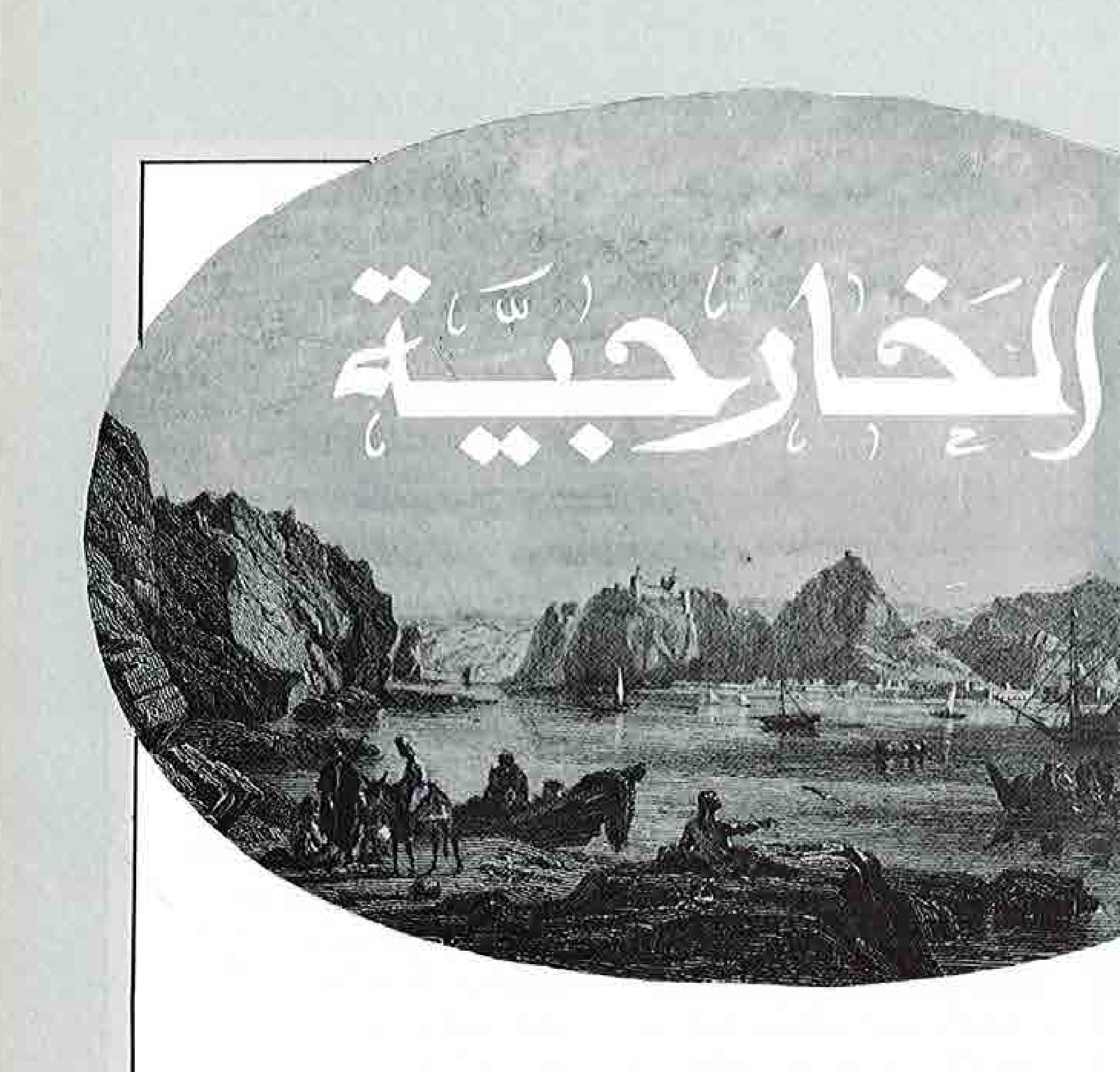
عبد الله بن خالد آل خليفة

علاقات عمان

خلال عهد أحمد بن سعيد ١٧٤٩ - ١٧٨٣م

بقلم : الدكتور فاضل محمد الحسيني

تزامن عهد أحمد بن سعيد مع الصراع الحاد بين الدولتين الأوروبيتين (فرنسا وانجلترا)، إذ مرت الدولتان إبان حكمه بحربين كبيرتين أولاهما حرب السنوات السبع (١٧٥٦ م ـ ١٧٦٣م)، وثانيتهما حرب الاستقلال الأمريكية (١٧٧٥م ـ ١٧٨٣م) التي وقفت فرنسا فيها إلى جانب الثوار الأمريكيين في صراعهم ضد انجلترا وتبع ذلك إعلان فرنسا الحرب على انجلترا، ولم يقتصر ميدان هذا الصراع على أوروبا فحسب بل انتقل إلى



المحيط الهندي، فالخليج العربي وبالذات المياه الإقليمية العمانية الأمر الذي تطلب من أحمد بن سعيد أن يتصرف بحكمة إزاء هذا الصراع لكي يحتفظ بعلاقاته الجيدة مع كلتا الدولتين المتصارعتين، وبذات الوقت يحافظ على سيادة بلاده من الانتهاك.

لذلك سيركز هذا البحث على علاقات عمان الخارجية مع هاتين الدولتين فضلا عن التطرق لعلاقات عمان الخارجية مع كل من

فارس والدولة العثمانية والهند معتمداً على أبرز الوثائق والمراجع العربية والأجنبية في هذا المضمار.

سنحاول إلقاء الضوء على علاقات عمان الخارجية خلال حكم أحمد بن سعيد من خلال المحاور التالية :

١ ـ العلاقات العمانية البريطانية.

٢ ـ العلاقات العمانية الفرنسية.

٣ ـ علاقات عمان مع بلاد فارس.

٤ ـ علاقات عمان مع الدولة العثمانية.

٥ ـ العلاقات العمانية الهندية.

١ ـ العلاقات العمانية البريطانية

كانت العلاقات العمانية البريطانية خلال العهد الذي سبق تولي أحمد بن سعيد الحكم وهو عهد اليعاربة (١٦٢٤م ــ ١٧٤٤م) يغلب عليها طابع الود أحياناً وسوء الفهم أحياناً أخرى[١]. وعندما لاحظ الإنجليزنمو القوة البحرية لليعاربة وتعاظم أمرها، أرادوا أن يحدّوا من تفوقها بحملة بحرية كبيرة، لكن الظروف حالت دون ذلك، فإلى جانب شغلهم بحرب الوراثة الإسبانية وتركيز جهودهم لتثبيت موقعهم في الهند ،فإن القوة الكبرى التي أصبحت عليها عمان في عهد اليعاربة جعلت تنفيذ مثل هذه الحملة مجازفة كبرى لم تكن بريطانيا مستعدة لها، خاصة وأن العمانيين لم يتعرضوا ـ حتى ذلك الوقت ـ للسفن الإنجليزية، ولهذا رفض الإنجليز أيضاً طلب السلطات الفارسية المساعدة البحرية لهم ضد عمان[٢].

وعندما مرت عمان في أواخر عهد اليعاربة بالصراعات الداخلية التي تخللتها فترات من الإحتلال الفارسي، توقفت العلاقات بين بريطانيا وعمان حتى انتهت فترة الاضطرابات بمبايعة أحمد بن سعيد بالإمامة عام ١٧٤٩م ليبدأ عصر جديد في تاريخ عمان هو عهد سلالة البوسعيد فشهدت العلاقات العمانية البريطانية مرحلة جديدة، إذ عزم الإمام أحمد منذ توليه الحكم على

اتباع سياسة الحياد والتمسك بالاستقلالية وعدم السماح لأية دولة أن تنتهك سيادة بلاده.

وقد استطاع الإمام أحمد بن سعيد أن يلتزم بهذه السياسة طوال فترة حكمه على الرغم من الصعوبات والمواقف الحرجة التي تعرض لها بسبب تزامن الصراع بين فرنسا وإنجلترا مع عهده وانتقال هذا الصراع إلى مياهه الإقليمية(٣)، فقد مرت الدولتان الأوروبيتان خلال عهده بحربين كبيرتين هما حرب السنوات السبع (١٧٥٦م - ١٧٦٣م) وحرب الاستقلال الأمريكية (١٧٧٥م - ١٧٨٣م) التي وقفت فيها فرنسا إلى جانب الثوار الأمريكيين، وأعلنت الحرب ضد إنجلترا(٤)، وعلى الرغم من أن حرب السنوات السبع قد أدت إلى خسارة فرنسا وتنازلها لبريطانيا عن معظم ممتلكاتها في الهند بموجب معاهدة صلح باريس عام ١٧٦٣م غير أن ذلك لم يكن نهاية المطاف للأطماع الفرنسية، إذ ما لبث الفرنسيون أن عاودوا نشاطهم الإستعماري فعملوا على توطيد علاقاتهم التجارية بعمان، مما أثار المخاوف لدى الإنجليز فجعلهم يسعون لبناء علاقات متينة مع الإمام أحمد بن سعيد بهدف إبعاد النفوذ الفرنسي عن عمان(٥).

وبذلك امتد التناحر بين الطرفين إلى منطقة الخليج العربي طيلة فترة حكم الإمام أحمد وشهدت المياه الإقليمية لعمان عدداً من المصادمات بينهما(٦). الأمر الذي دفع الإمام أحمد إلى التشدد بالتزامه بسياسة الحياد بين بريطانيا وفرنسا في صراعهما البحري، ولكون عمان تتمتع بموقع استراتيجي مهم ومكانة تجارية متميزة، فقد أصبحت مهيأة لتكون حليفاً محتملا في الميدان السياسي لأي من الطرفين المتصارعين(٧)، كما أن مسقط نفسها غدت مركز جذب لكل من بريطانيا وفرنسا تأمل كل منهما الحصول على مركز أفضلية فيها(٨).

لقد رفض الإمام أحمد طلباتقدم به الإنجليز لإنشاء وكالة لهم في مسقط(٩). كما رفض الدخول في أى اتفاق مع انجلترا، وكانت سياسته هذه امتداداً للسياسة التي اتبعها اليعاربة في عدم السماح للإنجليزبإنشاء وكالة لهم في عمان وهو الهدف الذي ظلت بريطانيا تحاول جاهدة تحقيقه دون نجاح(١٠).

إن موقف الإمام أحمد بن سعيد السياسي انطلق من خوفه من أطماع

الإنجليز في عمان حيث كانت انجلترا تسعى إلى بسط نفوذها على منطقة الخليج العربي للحفاظ على خطوط مواصلاتها البحرية إلى شبه القارة الهندية التي كانت تعتبر من أهم مستعمراتها، فبريطانيا تسعى للحصول على موطىء قدم في عمان لإدراكها أهمية عمان الإستراتيجية حيث تقع على الخط الملاحي الهام الذي يوصل إلى الهند[١١].

ومع ذلك فقد كانت علاقة الإمام أحمد بشركة الهند الشرقية الإنجليزية ودية وكان هناك نوع من الأتصالات والتبادل التجاري بين الطرفين على الرغم من عدم وجود ممثل رسمي للشركة في عمان[١٢].

ويمكن أن يعد عام ١٧٦٩م بداية العلاقة الودية بين عمان وبريطانيا حيث قام خلاله (بودام) – الذي أصبح عام ١٧٨٥م حاكماً لبومباي – بزيارة لمسقط[١٣].

كما رست السفينة البريطانية الحربية (حصان البحر) في ميناء مسقط في يوليو عام ١٧٧٥م، وكان الأميرال نيلسون من بين ضباطها[١٤]. وأن السفن البريطانية التجارية التي كانت تتجه من موانئ الخليج العربي والبحر الأحمر وتعود إليها، قد اتخذت من مسقط ميناء للتوقف والتزود بالماء والمؤن قبل هذا التاريخ بوقت طويل[١٥].

لقد تعرضت السفن التجارية لبريطانيا إلى عدة هجمات من السفن الفرنسية في ميناء مسقط[١٦]، الأمر الذي دفع الإمام أحمد بن سعيد إلى ردع السفن الفرنسية وحماية السفن الإنجليزية توكيداً لسياسة الحياد التي انتهجتها عمان إزاء الصراع الدائر بين بريطانيا وفرنسا.

ففي عام ١٧٥٩م مرت سفينتان فرنسيتان هما (إلكوندي) والفرقاطة (الاكسبريسيون) بميناء مسقط تحت قيادة ديستان، وفي أثناء مرورهما بالميناء أطلق ديستان النار على سفينة تسمى (الميري) معتقداً أنها سفينة انجليزية وهي في الواقع كانت تابعة لأحد تجار البصرة من الدرجة الأولى[١٧]، فأمر الإمام أحمد بن سعيد واليه في مسقط بإطلاق النار على السفن الفرنسية التي ولت الأدبار إثر ذلك [١٨] .

وتكررت محاولة الاعتداء ثانية عام ١٧٦١م عندما وصلت حملة فرنسية جديدة ورست في ميناء مسقط قادمة من ميناء بورت لويس وكانت تتألف من السفينة (بولون) وقارب

للحماية فتجاهل قائد الحملة حياد عمان وهاجم إحدى السفن الإنجليزية في ميناء مسقط[١٩] فتصرف والي مسقط كالسابق الأمر الذي أدى إلى هرب السفن الفرنسية[٢٠].

ثم وقع الحادث الثالث عندما تابعت إحدى السفن الفرنسية عام ١٧٧٨م سفينة انجليزية لجأت إلى ميناء مسقط فقدم حاكم مسقط خلفان بن محمد الحماية للسفينة الإنجليزية، وفي نفس الوقت قدم ملاحظة احتجاج إلى المهاجمين الفرنسيين، وعندما لم يرتدعوا أطلق النار على السفن الفرنسية التي قُتل خمسة من بحارتها قبل أن تتمكن من الهرب[٢١].

وفي عام ١٧٨١م تعرضت السفن التجارية البريطانية إلى هجمات السفن الفرنسية، وقد أدى ذلك إلى تأزم العلاقة بين عمان وفرنسا[٢٢].

رد الدكتور زكي صالح في كتابه (بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤م) تصرف العمانيين حيال تلك الحوادث إلى ما أسماه ب (الدخالة) وهي من التقاليد العربية المعروفة، وقد أيده في ذلك الدكتور صالح العابد[٢٣]، فضلا عن كون تصرف الإمام أحمد بن سعيد إزاء تلك الحوادث منطلقا من السياسة التي اتبعها في الحفاظ على السيادة والاستقلالية لعمان ، فعندما كان يرفض التعرض لأحد سفنه أو سفن غيره في دائرة نفوذه فإنه بذلك يرفض النيل من سيادته على أراضيه، والتعرض لاستقلاليته فهو بذلك لم يدافع عن بريطانيا لقاء معاهدة أو ثمن وفي الوقت نفسه لم يكن له موقف ضد فرنسا، وإنما تصرف ضد التعرض والنيل من سيادة عمان أيا كان مصدر ذلك.

٢ـ العلاقات العمانية الفرنسية

وجهت فرنسا اهتمامها بعمان من وقت مبكر حيث اقترح (دي لاين) وهو مبعوث فرنسي إلى بلاد فارس عام ١٦٦٧م السيطرة على مسقط والاحتفاظ بها كقاعدة بحرية[٢٤]، ثم كتب الممثلون الفرنسيون الكثير من المذكرات ومشروعات معاهدات في فارس من أجل عقد تحالفات تضمنت الاستيلاء على مسقط وهو أمر كان يطمح إليه الفرس بشدة[٢٥]، وقد حددت تلك الوثائق حصة فرنسا والفوائد التي يمكن أن تحصل عليها من خلال امتلاكها لمسقط، غير أنها بقيت مجرد مسودات ولم يتحقق منها شيء[٢٦].

ومن الجدير بالذكر أن عمان لم تكن وحدها مسرحاً لتنافس القوى البحرية الأوروبية إنما كان الخليج العربي برمته منذ مطلع القرن السادس عشر الميلادي مجالاً تتصارع فيه القوى الأوروبية في سبيل التجارة والمستعمرات[٢٧]، ولعل الصراع الإنجليزي الفرنسي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والذي شهدت فصوله مياه الخليج العربي كان من أشد الصراعات الأوروبية التي تزامنت مع حكم أحمد بن سعيد في عمان.

لقد دأبت بريطانيا بعد أن أصبحت القوة الإستعمارية الوحيدة في الهند على تأمين الطرق الموصلة إلى ممتلكاتها في الهند، لكن فرنسا على الرغم من تخليها عن مستعمراتها في الهند لبريطانيا فإنها لم تلبث أن استأنفت نشاطها ضد بريطانيا من جديد[٢٨]، فشهدت المياه الإقليمية لعمان عدداً من المصادمات بين الفرنسيين والإنجليز والتي هددت حياد الإمام أحمد بن سعيد.

كانت العلاقات بين عمان وفرنسا ترتكز علي الاتجار مع جزيرة موريشيوس الفرنسية[٢٩]، التي يرجع اكتشافها إلي البرتغاليين في عام ١٥٠٥م ثم احتلها الهولنديون عام ١٥٩٨م وسموها بجزيرة موريشيوس نسبة إلى أحد حكامها، وفي عام ١٧١٥م استولى الفرنسيون على هذه الجزيرة فأسموها بجزيرة فرنسا (إيل دي فرانس)[٣٠]، وقد حققت فرنسا بذلك مكسباً استعمارياً حيث اتخذت منها قاعدة بحرية فرنسية ومركزاً تجاريا إذ قامت شركة الهند الشرقية الفرنسية بإرسال وكلائها للإقامة بها وبذلك أصبحت الجزيرة قاعدة للنشاط الفرنسي في الجزء الغربي للمحيط الهندي بما في في ذلك منطقة الخليج العربي[٣١].

لقد اتخذت فرنسا من الجزيرة قاعدة للاتصال بمن تستطيع الاتصال بهم من الحكام الوطنيين في بحار الشرق، وعلى هذا الأساس تم الاتصال بين حكام الجزيرة الفرنسية وبين الإمام أحمد بن سعيد[٣٢] وكانت جزيرة فرنسا تصدر سكر القصب والقرنفل والتوابل وتستورد بدلاً منها اللؤلؤ والخيول والتمور والفواكه المجففة والأسماك المملحة[٣٣].

وبسبب هذه المصالح التجارية أصبحت العلائق بين الإمام أحمد بن سعيد وحكام الجزيرة يسودها الصداقة والود[٣٤] إذ اعتاد (لامارتنيك) حاكم الجزيرة الفرنسية على إرسال الهدايا من المدافع والعتاد إلى الإمام أحمد

الذي كان يرد عليها بهدايا أخرى مناسبة[٣٥].

وعلى الرغم من هذه العلاقات التجارية النشطة بين عمان والجزيرة الفرنسية، فإن العلاقات الفرنسية العمانية ظلت محصورة في إطار ضيق، إذ رفض الإمام أحمد الطلبات العديدة التي تقدمت بها شركة الهند الشرقية الفرنسية للسماح لها بإقامة مركز تجاري في مدينة مسقط، وقد ظلت الشركة حتى نهاية عهد الإمام أحمد بدون وكالة في مسقط كما لم يكن لفرنسا ممثل رسمي في عمان، إلا أنها مع ذلك احتفظت بالعلاقات الودية مع عمان عن طريق جزيرة(موريشيوس) الفرنسية وقنصلها في بغداد[٣٦].

لقد استند موقف الإمام أحمد بن سعيد هذا تجاه فرنسا على مبدأ الحياد الذي التزم به طيلة حكمه حيال التنافس الإنجليزي الفرنسي في منطقة الخليج العربي إذ حاولت كلتا الدولتين السيطرة على الطريق المؤدي من وإلى الهند، وبما أن عمان تقع على هذا الطريق، فإن فرنسا قد اتخذت من ميناء مسقط سوقالغنائمها من السفن والبضائع الإنجليزية (كما ادعت ذلك بريطانيا) ومركزا للتجسس على الإنجليز في الهند وجمع المعلومات من خلال البحارة العرب، أو سكان مسقط أو الذين يأتون البصرة أو يذهبون إلى حلب فضلا عن اعتماد فرنسا ميناء مسقط كمصدر رئيسي لتموين جزيرة فرنسا بما تحتاجه من المواد الغذائية[٣٧]، كما أن اتخاذ جزيرة فرنسا كقاعدة بحرية لفرنسا جعل من المحتم سحب عمان إلى ميدان الصراع البريطاني - الفرنسي وذلك لأن واحداً من أهداف تلك القاعدة هو الهجوم على التجارة الإنجليزية القادمة من بومباي والمتجهة إلى مسقط في طريقها للخليج العربي أو البحر الأحمر، كما شكلت جزيرة فرنسا حجر عثرة بالنسبة للمصالح الإنجليزية في الهند ومسقط، وبذلك أصبحت مسقط مسرحاً للصراع البحري الدائر بين فرنسا وانجلترا[٣٨]، ونتيجة ذلك أصبحت مسألة حياد عمان محفوفة بالمخاطر والصعاب فضلا عن أن المصالح التجارية لعمان تتطلب تقديم المياه والمؤن وتوفير الحماية للسفن التي ترسي في ميناء مسقط، غير أن الإمام أحمد كان مصراً على موقعه الحيادي تجاهها، وقد بذل الجهود المتواصلة كي يبقي عُمان بعيداً عن الصراع، ولمّا وجد أنه من الصعب العيش بسلام في وسط ميدان المعركة إضطر لاستخدام القوة في سبيل

المحافظة على سياسة الحياد، وقد فعل هذا مع السفن الفرنسية التي طاردت السفن التجارية الإنجليزية، وهي في المياه الإقليمية لعمان وذلك في الأحداث التي وقعت في الأعوام ١٧٥٩و ١٧٦١ و١٧٧٨م[٣٩].

تعرضت العلاقات الفرنسية العمانية إلى أزمة شديدة عام ١٧٨١م بعد أن تصاعد التصادم الإنجليزي الفرنسي في أثناء حرب الاستقلال الأمريكية فانعكس ذلك سلباً على حياد عمان من قبل أساطيل الدولتين، وبالأخص الأسطول الفرنسي الذي قام بأسر السفينة المسقطية (الصالح) ونهب بضاعتها، وذلك عندما التقى بها في الخليج، وقد كانت السفينة العمانية محملة بالبضائع والمنتجات الهندية ، وفيها بطاريتان، ومسلحة ب(٥٠) مدفعاً، وكانت وجهتها البصرة، وتعتبر شحنة السفينة (الصالح) مهمة جداً لأنها مرسلة إلى تجار عديدين وقد تمكن أحد أفراد طاقمها من الهرب من الأسر فأخبر الإمام أحمد بن سعيد بالحادث[٤٠].

تأثر الإمام أحمد بن سعيد عند سماعه الحادث لكونه يمثل اعتداءً صريحاً يقع ضمن دائرة نفوذه، وهو ليس في حالة حرب ضد فرنسا، لذلك أعطى أوامره بالاستيلاء على إحدى السفن الفرنسية الراسية في ميناء مسقط للتزود بالمياه، وهي تجهل ما وقع للسفينة العمانية[٤١]، إلا أن الإمام عاد وفضّل حل المشكلة بالطرق الدبلوماسية متحاشياً اللجوء إلى الانتقام من السفن الفرنسية، ولهذا أطلق سراح السفينة الفرنسية المأسورة وأرسل ملاحظة إلى حاكم جزيرة موريشيوس الفرنسية للاحتجاج ضد أعمال السفن الفرنسية القرصنية المتصاعدة وخرقها لحياد عمان، كما وجه رسالة أخرى إلى لويس السادس عشر عبّر فيها عن رغبته في الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع فرنسا، كما طالب باتخاذ عقوبات ضد قبطان السفينة المسؤول عن حادث أسر السفينة العمانية (الصالح)، لقد لعب القنصل الفرنسي في العراق (روسّو) دوراً مهمّاً في وصول سخط الإمام أحمد، وعدم رضاه من تصرفات السفن الفرنسية إلى حكومته، فكان ردها إيجابياً لرغبتها في الحفاظ على الصداقة العمانية الفرنسية إذ تعهدت الحكومة الفرنسية بتعويض الإمام أحمد عن السفينة المأسورة (الصالح)[٤٢].

أضرت تلك العمليات البحرية التي قامت بها السفن الفرنسية بصغار التجار العرب لأنها أخذت تجوب مياه

السواحل الغربية للهند، ومياه الخليج العربي كي تضرب السفن التي تشك بأنها تحمل بضائع تعود للتجار الإنجليز علاوة على السفن الإنجليزية نفسها، فأدى ذلك إلى تضرر التجارة في عموم الخليج العربي وتدمير الكثير من السفن الصغيرة فيه(٤٣).

فطالب تجار بغداد الإمام أحمد بمنع الفرنسيين من دخول عمان لأنهم تسببوا في خسارتهم وفقدان بضائعهم جراء الهجمات الفرنسية على السفن التجارية في ميناء مسقط .

وعلى الرغم من تلك الإعتداءات الفرنسية، فإنها لم تؤد إلى العداء بين فرنسا وعمان، والواقع إن العلاقات العمانية الفرنسية كانت أكثر قوة ومتانة من علاقات عمان ببريطانيا حيث أدرك الإمام أحمد منذ البداية نفع الصداقة الفرنسية(٤٤)، فأقام علاقات تجارية نشيطة مع جزيرة فرنسا، كما كانت له علاقة صداقة شخصية مع القنصل الفرنسي في البصرة(٤٥).

لقد كانت التجارة العمانية مع المستعمرات الفرنسية تحقق مصالح أكبر للعمانيين، فكانوا يتولون بأنفسهم نقل التجارة إلى تلك المستعمرات، وفي أحيان أخرى كان الفرنسيون يستوردون حاجاتهم من المؤن بواسطة السفن العمانية(٤٦)، وهذا مايفسر لنا رغبة الطرفين في تجاوز المواقف السلبية التي وقعت بينهما إذ كان الفرنسيون يسترضون الإمام أحمد لما يبدر منهم من تجاوز ضمن حدوده بما يقدمون له من أعذار وهدايا(٤٧).

ويبدو أن الإمام أحمد لم يكن راغباً بتصعيد الصراع مع الفرنسيين، ولهذا لجأ إلى الأساليب الدبلوماسية بعد أسره لإحدى السفن الفرنسية، وقد لقي هذا التصرف الدبلوماسي من قبل الإمام أحمد، والذي وازن فيه بين المحافظة على سياسة الحياد لبلاده وبين الإبقاء على العلاقة الجيدة مع فرنسا، دعماً قوياً من قِبل القنصل الفرنسي ببغداد وحاكم جزيرة فرنسا (موريشيوس)، فهما قد أيداه في طلب التعويض عن السفينة المأسورة(٤٨)، فأبدت الحكومة الفرنسية اعتذارها للإمام أحمد مع إرسال سفينة فرنسية تعويضاً عن السفينة (الصالح) لكن السفينة الفرنسية لم تصل عمان إذ وقعت بالأسر من قِبل طرّاد إنجليزي، وهي في طريقها إلى مسقط، فوقع الإمام أحمد مرّة أخرى ضحية الصراع الفرنسي ـ الإنجليزي، ولم يتم التعويض إلا بعد انتهاء حكم

الإمـام أحمـد، وقـد عـادت العلاقـات العمانية الفرنسية حسنة من جديد.

٣ - العلاقات العمانية الفارسية

كانت عمان في عهد الإمام أحمد بن سعيد تتمتـع بعلاقـات دوليـة طيبـة مع الجميع، ما عدا بلاد فـارس التي ظلت علاقاتها سلبية مع عمـان طـول عهـد الإمـام أحمـد بسـبب تزعمـه للمقاومة العمانية ضد الغزو الفارسي الذي شنه نـادر شاه بناءً على طلب سيف بـن سـلطان الثـاني لاسـتعادة حكمه على عمان، وقد لقي هذا الطلب استجابة سريعة من نـادر شاه الـذي كان يتوق إلى فرصـة تمكنـه من مد نفوذه إلـى الخليـج العربـي بالسـيطرة على عمان وموانئها المهمة.

لقد كـان اندفـاع نـادر شـاه نحـو تحقيـق أطماعـه التوسـعية فـي عمـان بدايـة لتـورط فارسـي دام حتـى سـنة ١٧٤٤م، خسـر الفـرس خلالـه (٢٠،٠٠٠) رجل من قواتهـم الغازيـة دون أن يحققـوا فـائدة بحريـة لفارس[٤٩]، بفضل الصمود والصلابة التـي أبداهـا الإمـام أحمـد عندمـا كـان والياً على صحار.

ولما اغتيل نـادر شـاه تـأثر مركـز فـارس كثـيراً بسـبب القلاقـل والاضطرابات التي وقعت فيها بدافـع التنافس على السلطة حيث شغلت عـن تحقيق أطماعها التوسـعية فـي الخليـج العربي إذ أحدث التفكك الداخلي أثـره في ذلـك التدهور الـذي أصـاب القـوة البحرية الفارسية[٥٠]، لذلـك لـم يحـدث أي احتكـاك بيـن فـارس وعمـان فـي الفترة الواقعـة بيـن اغتيـال نـادر شـاه ووصول كريم خان الزند للحكم، ومن الجـانب الآخـر كـانت عُمـان مشـغولة خـلال هـذه الفترة بمشـاكلها الداخليـة، وانصرافهـا لبنـاء الدولـة الجديـدة وتوطيـد نفوذهـا وهـي أمـور لاتقـل خطورة بالنسبة لعمان عما كانت عليه الحالـة بالنسـبة لفـارس، وهكـذا فانصراف كل مـن الدولتيـن ـ فـارس وعمان ـ لمعالجة مشكلاتهما الخاصة، أضفى نوعاً من الهدوء على العلاقات بينهما غير أن نجـاح كريـم خـان فـي تثبيـت سـلطته حـرك فيـه الأطمـاع التوسعية في الخليج العربي فكان أول شيء فكر فيه بعد توطيـد مركـزه هـو أن يعيد للقوة البحرية الفارسية بعـض ما كان لها من القوة[٥١] فوجه اهتمامه صوب عمان ليعيد احتلال فارس لهـا، ولما عجز عن ذلك بسبب قدرة الإمام أحمـد الحربيـة وضخامـة قواتـه، ظـل مستمراً في معاداته لأحمد ولا يضيع

أي فرصة تلوح لمضايقته ومعارضة خططه[٥٢].

ظهر النزاع بين الإمام أحمد الذي تزعم تحالف القبائل العربية في الخليج وبين كريم خان عندما طالب الأخير بإعادة الهيمنة الفارسية على عمان استناداً إلى خضوعها المسبق لفارس في عهد نادر شاه إبان الغزوات الفارسية لها عام ١٧٣٨م - ١٧٤٤م.

وعندما عجز كريم خان عن تحقيق ذلك لجأ إلى أسلوب المطالبة بدفع الإتاوة لفارس كدليل على خضوع عمان لها فرفض الإمام أحمد ذلك رفضاً قاطعاً، ورد عليه بشدة قائلا: "**إذا أصرّ كريم خان على مطلبه هذا فلن تجيبه إلا طلقات المدافع والرصاص**"[٥٣].

توترت العلاقات بين الطرفين، لأن كريم خان عدّ ذلك تحديا له أو إهانة وجهها الإمام أحمد لفارس، وظهر عدم الرضا واضحاً حين أراد كريم خان أن يتعرض لعمان فأرسل قوات كبيرة قدرت بستة آلاف جندي عبرت جزيرة لنجة باتجاه عمان، وعندما علم الإمام أحمد بادر بحصار القوات الفارسية فأجبرها على طلب الأمان وانسحبوا قافلين إلى فارس[٥٤].

في الوقت الذي قام فيه الإمام أحمد عام ١٧٧٠م بغارة على ميناء بوشهر مطالباً بترضية كافية تعويضاً عن استيلاء فارس على بعض السفن العمانية التي كانت راسية في بعض الموانى الفارسية[٥٥].

أدرك كريم خان عجزه عن تنفيذ تهديداته بسبب القوة التي وصلتها عمان في عهد الإمام أحمد، لذلك حاول التنسيق مع أطراف دولية لمساعدته في مهاجمة عمان ففاتح كلاً من العثمانيين والإنجليز بذلك غير أنهم رفضوا التعاون معه في هذا الصدد[٥٦]. فاضطر للتفاوض مع الإمام أحمد بعد أن عجز عن احتلال عمان وقد خوّل الشيخ ناصر آل مذكور حاكم بوشهرعام ١٧٧٢م بذلك.

لقد كان الإمام راغباً في إقامة علاقات طبيعية مع فارس شريطة ألا تمس سيادة عمان واستقلالها فوافق على فتح باب المفاوضات مع فارس، لكن إصرار كريم خان على موقفه السابق في أن يترافق مع إقامة العلاقة دفع عمان للإتاوة حال دون نجاح المفاوضات[٥٧].

عادت العلاقات سيئة بين الجانبين فأعلن الإمام أحمد تزعمه للحلف

العربي الذي ضمّ شيخ القواسم، وشيخ هرمز ضد فارس، وقد نجحت قوات الحلف بمهاجمة ميناء بندر عباس عام ١٧٧٣م وتحطيم بعض السفن الفارسية فيه ومستودعا عسكريا للذخيرة قد شيده الفرس في ميناء لنجة(٥٨).

وعندما تقدمت القوات الفارسية لاحتلال البصرة في مارس عام ١٧٧٥م، استجاب الإمام أحمد لطلب أهالي البصرة في نجدتهم(٥٩)، حيث وصل الأسطول العماني إلى البصرة في أغسطس عام ١٧٧٥م، فاخترق السلسلة الحديدية التي وضعها الفرس عند مدخل شط العرب لعرقلة تقدمه ودمر العديد من السفن الفارسية الأمر الذي ألحق خسائر جسيمة بالقوات الفارسية(٦٠).

كان الفرس يتحينون الظروف الملائمة للسيطرة على عمان فعلى إثر حصارهم للبصرة، طلب كريم خان إعداد خطة للزحف على عمان، الأمر الذي دفع الإمام أحمد للعودة بأسطوله، لكن الخطة الفارسية لم تنفذ بسبب اضطرار الفرس لفك الحصار عن البصرة عام ١٧٧٩م، والظروف الداخلية التي مرّ بها الفرس بعد ذلك(٦١).

استمرت العلاقات سلبية بين عمان وفارس حتى وفاة كريم خان عام ١٧٧٩م، إذ انحسرت الأطماع الفارسية فترة من الزمن بعد اغتيال كريم خان الزند، فأصبحت فارس أكثر البلدان ضعفاً وأسوأها نظاماً نتيجة الصراعات التي قامت بين ورثة كريم خان للوصول إلى السلطة بفارس، حيث تولى الحكم سبعة أفراد من الأسرة الزندية خلال ثمانية عشر عاماً(٦٢)، فبسبب هذه الاضطرابات تراجعت فارس بعض الوقت عن أطماعها التوسعية مما أضفى الهدوء على العلاقات العمانية الفارسية حتى نهاية عهد الإمام أحمد بن سعيد في عام ١٧٨٣م.

٤ - العلاقات العمانية العثمانية

اتسمت علاقة عمان بالدولة العثمانية في عهد الإمام أحمد بن سعيد بالعلاقة المتينة، حيث واصل الإمام أحمد سياسة أسلافه اليعاربة في تنمية العلاقات بالدول الإسلامية، وإذا كانت علاقته بفارس سلبية بسبب أطماعها التوسعية، فإنه سعى إلى توثيق علاقاته مع الدولة العثمانية(٦٣).

فكان للإمام صداقة قوية مع السلطان العثماني ومع الإدارة العثمانية في العراق[٦٤]. إن علاقته الحسنة مع الدولة العثمانية تعود بالأساس لموقفها المساند لعمان خلال تحريرها لأراضيها من الغزو الفارسي قبل تولي الإمام أحمد الحكم في عمان[٦٥] فضلاً عن العلاقات التجارية بين البلدين، إذ كانت معظم تجارة عمان أيام الإمام أحمد مع العراق[٦٦]، وقد زاد من متانة العلاقة بينهما الموقف الإيجابي الذي اتخذته الدولة العثمانية عندما طلب منها كريم خان الزند حاكم فارس عام ١٧٧٤م معاونته ضد عمان، فلم تجبه لما أراد ورفضت ذلك رفضاً قاطعاً حرصاً منها على العلاقة الجيدة التي تربطها بعمان[٦٧].

وعندما هبّ الإمام أحمد بن سعيد لنجدة أهالي البصرة وفكّ الحصار البحري الفارسي عنهم عام ١٧٧٥م، ليتسنى بذلك إمداد البصرة بالتجهيزات، فقد أشاد السلطان العثماني مصطفى الثالث بهذه المساعدة التي قدمها الإمام أحمد للدولة العثمانية وأصدر فرماناً يقضي بدفع إكرامية مالية سنوياً إلى عمان، وقد استمرت هذه الإكرامية نافذة طيلة عهد الإمام أحمد[٦٨]، كما منح السلطان العثماني التجار العمانيين حرية التجارة في العراق وأمر برفع الرسوم التي كانت تفرض على القهوة العمانية، وقد ظلت العلاقات إيجابية ومتينة بين الطرفين طوال عهد الإمام أحمد حيث بقيت مصالح البلدين مترابطة، فعمان لاتستطيع الاستغناء عن تجارتها مع العراق، والعثمانيون لايملكون أسطولا في مياه الخليج العربي فاعتمدوا على قوة عمان البحرية في حماية الشواطىءالجنوبية والغربية لبغداد[٦٩].

٥ ـ العلاقات العمانية الهندية

كانت عمان بحكم موقعها الجغرافي حلقة الآتصال بين الوطن العربي والهند الأمر الذي ساعد على نشوء العلاقات الجيدة بينهما وبين الهند[٧٠]، وقد قامت العلاقات الدبلوماسية بينهما إبان عهد الإمام أحمد بن سعيد الذي نجح في توطيد علاقات الصداقة بينه وبين حاكم مانجالور (إحدى مقاطعات الهند) عندما أرسل الإمام أحمد ممثله إلى هذه المقاطعة مستفسراً عن سبب انقطاع الأرز الذي اعتاد أن تصل سفنه إلى عمان سنوياً، فاتضح أن

ذلك حدث نتيجة اعتداء القراصنة الذين ينتمون لمختلف الجنسيات الآسيوية والأوروبية، والذين يعيشون على سواحل مَلبار على السفن التي تحمل الأرز لمسقط(٧١).

عند ذلك أوعز الإمام أحمد لأسطوله بالتحري للقضاء على القراصنة وتأديبهم(٧٢)، الأمر الذي بعث الارتياح في نفس حاكم مانجالور فأرسل - اعترافاً منه بالجميل - بعثة دبلوماسية برئاسة طيبو صاحب إلى عمان لتقديم الشكر إلى الإمام أحمد على موقفه الإيجابي معهم، فوصلت البعثة إلى الرستاق عام ١٧٧٤م حيث استقبلها الإمام أحمد بحفاوة بالغة ومنح أعضاءها قطعة أرض شيد فوقها بيتاً لتسكنه البعثة عرف باسم "**بيت النواب**"(٧٣)، والذي هو بمثابة الوكالة التجارية لمقاطعة مانجالور في عمان، وكان يقيم فيه مبعوث من المقاطعة، وقد استمر ذلك الوضع قائماً حتى نهاية عهد الإمام أحمد عام ١٧٨٣م.

ثم توثقت العلاقة العمانية الهندية من خلال مقاطعة مانجالور، إذ أرسل الإمام أحمد بعثة رسمية إلى مانجالور لعقد معاهدة دفاعية مشتركة مع حاكمها(٧٤)، نصت على تعهد حاكم المقاطعة الهندية بالوقوف إلى جانب الإمام أحمد بالمال والرجال في حالة تعرض عمان لاعتداء خارجي(٧٥).

كما كانت لعمان علاقات طيبة مع مقاطعة ميسور الهندية، فقد وصل سفيرها لعمان وأجرى مقابلة مع الإمام أحمد بن سعيد في شهر يونيو عام١٧٧٦م توثقت بعدها العلاقات التجارية مع المقاطعة، فكان نحو خمس سفن تحمل علم ميسور تتردد على العاصمة العمانية كل عام(٧٦).

لقد اهتم الإمام أحمد كثيراً بصلاته مع المقاطعات الهندية بصفة عامة والإمارات الإسلامية هناك بصفة خاصة، إذ عاصر الإمام أحمد عند توليه مقاليد الحكم في عمان حاكم حيدر أباد المدعو نظام الملك، وقد عرفت هذه الإمارة الهندية بدورها الفعال في مقارعة الإستعمار البريطاني، فسعى الإمام أحمد إلى توثيق الصلة بها، ودعمها سياسياً وتجارياً(٧٧).

لقد كانت التجارة عصب العلاقة التي تربط عمان بمقاطعات الهند، إذ كانت السفن التجارية العمانية تتردد على الموانيء الهندية لكي تحمل المواد الغذائية، ولاسيما الأرز اللازم لحاجات سكان الخليج العربي، كما قامت السفن العمانية بنقل حاجات

التموين للمستعمرات الفرنسية في المحيط الهندي، ومثلما استدعت هذه الحركة التجارية النشيطة إلى تطهير سواحل الهند من القراصنة فقد استدعت أيضا توطيد العلاقات بين عمان ومقاطعات الهند، فكان الإمام أحمد يتبادل الهدايا ويوقع الاتفاقيات مع أمراء هذه المقاطعات.

الخلاصة والاستنتاجات

أثبت أحمد بن سعيد خلال حكمه لعمان مقدرة فائقة في انتهاج سياسة الحياد ، وتعزيز استقلالية البلاد وصون سيادتها من الثلم والانتهاك ، فقد تعامل بمرونة ديبلوماسية مع الدول التي تعاملت معه على أساس الاحترام المتبادل والتعاون المخلص كالدولة العثمانية والهند ، بينما استخدم القوة مع الذين أرادوا النيل من سيادة عمان والتعرض لاستقلالها كما فعل مع بلاد فارس عندما وقف بصلابة أمام أطماعها التوسعية في عمان ، وكذلك الأمر مع فرنسا عندما اضطر أكثر من مرة لإطلاق النار على السفن الفرنسية التي خرقت حياد عمان ، وكان بذلك قد أرسى دعائم سياسة حيادية في التعامل الدولي .

د.فاضل محمد الحسيني

جامعة محمد الخامس

كلية الآداب والعلوم الإنسانية ــ الرباط

الهوامش

١ ـ السيار ، عائشة علي ، دولة اليعاربة في عمان وشرق إفريقيا ، تقديم د. صلاح العقاد، بيروت ، ١٩٧٥م ، ص ١٦٦ .

٢ ـ العابد ، صالح محمد ، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ، ١٧٩٨م ـ ١٨١٠م ، بغداد ١٩٧٩م ، ص ٦٢ .

٣ ـ صالح ، زكي ، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤م ، دراسة التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري ، بغداد ، ١٩٦٨م ، ص ٦٤ .

٤ ـ قاسم ، جمال زكريا ، دولة بوسعيد في عمان وشرق افريقيا ، ١٧٤١م ـ ١٨٦١م ، القاهرة ١٩٦٨م ، ص ١٠٤ .

٥ ـ العابد ، فؤاد سعيد ، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، الكويت ، ١٩٨١م ، ص ١٨٩ .

٦ ـ صالح ، المصدر السابق ص ٦٣ .

٧ ـ العابد ، صالح ، موقف بريطانيا....المصدر السابق ، ص ٦٤ .

٨ ـ SKEET , Ian , Mascat and Oman the end of an era , London , 1974 , P. 40 .

٩ ـ أبو ياسين ، سمير محمد علي ، العلاقات العمانية البريطانية ، ١٧٩٨م ـ ١٨٥٦م البصرة ، ١٩٨١م ، ص ١٩ .

١٠ ـ روت ، رود وُلف سعيد ،سلطنة عمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان ، ١٧٩١م ـ ١٨٥٦م ، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨٣م ، ص ١٥٥ .

١١ - بن حبيب ، مال الله بن علي ، ملامح من تاريخ عمان ، ترجمة محمد محمد كامل ، عمان بدون تاريخ ، ص ٢٦ .

١٢ - أبو ياسين ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

١٣ - لوريمر ، جون غوردون ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، الجزء الثاني ، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر ، بيروت ١٩٧٠م ، ص ٦٥٣ و ٦٥٤ .

١٤ - THOMAS, Bertram, Arab, Rule under the Albu said dynasty of oman , 1741-1937 London , 1938 ,P. 208 .

١٥ - PARSONS , Abraham , Travel in Asia and Africa, London 1808 ,P. 208 .

١٦ - إبراهيم ، عبد العزيز عبد الغني ، بريطانيا وإمارات الساحل العماني ، بغداد ، ١٩٧٨م ، ص ٦٤ .

١٧ - الحلو ، صادق ياسين ، القرصنة الأوروبية في الخليج العربي وسواحل إفريقيا الشرقية ضد القوى البحرية العربية في القرن الثامن عشر ونهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر ، الوثيقة ، العدد الثاني عشر ، السنة السادسة ، البحرين ، ١٩٨٨م ، ص ١٢١ و ١٢٢ .

١٨ - COUPLAND ,R , East Africa and its invader , from the earliest times to the death of Sayyid Said in 1856, Oxford, 1961, P.85.

١٩ - الحلو ، الوثيقة ، المصدر السابق ص ١٢١ .

٢٠ - العابد، صالح، موقف بريطانيا .... المصدر السابق، ص ٦٧.

٢١ - الحلو ، الوثيقة ، المصدر السابق ، ص ١٢١ و ١٢٢ .

٢٢ - SKEET , op , cit P. 41.

٢٣ - صالح ، المصدر السابق ، ص ٦٣ و العابد صالح ، موقف بريطانيا ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .

٢٤ - العابد ، صالح ، موقف بريطانيا ، المصدر السابق ، ص ٦٤ .

٢٥ - قاسم ، جمال زكريا ، الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول ، ١٥٠٧م - ١٨٤٠ ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ١٧٤ .

٢٦ ـ العابد ، صالح ، موقف بريطانيا ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

٢٧ - AGWANI , M.S. The Gulf in international politics from the begining of the modern times to the end of the second world war, historical studies conferance on eastern arabic , published by Assocation of arab, historians, Doha Qatar, 1976 P. 147.

٢٨ ـ قاسم ، دولة بوسعيد ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

٢٩ ـ روت ، المصدر السابق ، ص ١٣٣ .

٣٠ - SKEET ,Op - Cit P. 40.

٣١ - COUPLAND ,Op. Cit., P.37.

٣٢ ـ مايلز ، س. ب. ، الخليج ، بلدانه وقبائله ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، عمان ، ١٩٨٢م ، ص ٢٢٦ .

٣٣ - ALAZZAWI,Mohammed, La revalite Franco-Britannique dans Le Gulfe Arabe,1793-1862 th, vol.1, these de doctorat de etat aix en-provence, Mars, 1985, P.115 .

٣٤ ـ قاسم ، التوسع الأوروبي ، المصدر السابق ص ١٧٦ .

٣٥ ـ مايلز ، المصدر السابق ، ص ٢٢٦ .

٣٦ ـ ويلسون ، ارنولد ، تاريخ الخليج ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، عمان ١٩٨١م ص ١٦٢ و ١٦٣ .

٣٧ - Alazzawi ,Op. Cit., P.115 .

٣٨ - Guailaine , (m.) Docoument sur l`histoire la geographie et le commerce de l`afrique orientale ,vol. 17 ,Paris , 1857 , P. 555.

٣٩ ـ لمعرفة تفاصيل الأحداث ، انظر البحث نفسه ، المحور الأول .

٤٠ - CUAILAINE, Op. Cit.,P.205 .

٤١ - COUPLAND, Op. Cit., P.80

٤٢ - AL HILO , Sadik , l'europe et les proplemes Mars times du Golfe Arabe ,de 1789-1857, vol. 1 these de doctorat D'etat , Aixen provance, 1984, P.108-109

٤٣ - AUZOUX, (A), La France et Mascate aux XVIIIe et XIXe, siecles. Revued histoire diplomatique, Vol.23Paris,1909, P.526.

٤٤ - روت ، المصدر السابق ، ص ١٣٧ .

٤٥ - SKEET,op. cit. ,P. 41

٤٦ - العقاد ، صلاح ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، القاهرة ، ١٩٦٥م ص٢٤.

٤٧ - بالو ، إيزابيللا ، عمان وفرنسا ، صفحات من التاريخ ، ترجمة السيد خزعل ، مطابع شركة تيب ، باريس ، بدون تاريخ ، ص ٦ .

٤٨ - ALHILO, Op. Cit.,P.110 .

٤٩ - العابد ، صالح محمد ، دور القواسم في الخليج العربي ، ١٧٤٧م - ١٨٢٠م ، بغداد ١٩٧٦م ، ص ٤٥ .

٥٠ - قاسم ، دولة بوسعيد ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

٥١ - ADAMIYAT , Fereydun ,Bahrain Islands, A legal and Diplomatic study of the British - Iranian controversy, New York 1955, P.30.

٥٢ - لوريمر، القسم التاريخي ، الجزء الثاني ، المصدر السابق ، ص ٦٤٩ .

٥٣ - Selections from the records , of the Bombay government , new series , No. XXIV , Bombay 1856 , P.170

٥٤ - المجهول ، تاريخ أهل عمان ، تحقيق الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، القاهرة ١٩٨٠م ، ص ١٥٨ .

٥٥ - لوريمر ، القسم التاريخي ، الجزء الأول ، ص ٢٣٥ .

٥٦ -

Letter from Henry Moore ,to Honorable Gentlmen I , May 1774 , F. R. , vol 17

٥٧ - Letter from Honorable Gentlmen to Georg Abraham,22 October , 1774 , F. R. vol. 17

٥٨ - قاسم ، التوسع الأوروبي ، المصدر السابق .

٥٩ - الأزكوي ، سرحان بن سعيد ، تاريخ عمان المقتبس من كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة ، تحقيق د. عبد المجيد حسيب القيسي ، دار الدراسات الخليجية ، أبوظبي ١٩٧٦م ، ص ١٥٨ .

٦٠ - العابد ، صالح محمد ، البصرة في سنوات المحنة ، ١٧٧٥م ـ ١٧٧٩م ، مجلة المورد ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثالث ، بغداد ١٩٨٥م ص ٤٥ .

٦١ - قاسم ، التوسع الأوروبي ، المصدر السابق ص ١٥٢ .

٦٢ - SYKES, Percy, A history of Persia, vol.11, London 1969, P. 281 .

٦٣ - العقاد ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

٦٤ - الداود ، محمود علي ، محاضرات عن التطور السياسي الحديث لقضية عمان ، القاهرة ١٩٦٤م ، ص ٢٢ .

٦٥ - مايلز ، المصدر السابق ، ص ٢٢٧ .

٦٦ - لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الثاني ، الجزء الثاني ، ص ٦٥٢ .

٦٧ - لونكريك ، ستيفن همسلي ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر الخياط ، بغداد ١٩٤١م ، ص٢٠١ .

٦٨ - ابن رزيق ، حميد بن محمد ، الفتح المبين في مسيرة السادة البوسعيديين ، تحقيق عبد المنعم عامر ، ود. محمد مرسي عبد الله ، عمان ١٩٧٧م ، ص٣٧١ .

٦٩ - العقاد ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

٧٠ - المصدر نفسه ، ص ٥٣ .

٧١ - قاسم ، دولة بوسعيد ، المصدر السابق ص ٨٧ .

٧٢ - ابن رزيق ، المصدر السابق ، ص ٣٧١ .

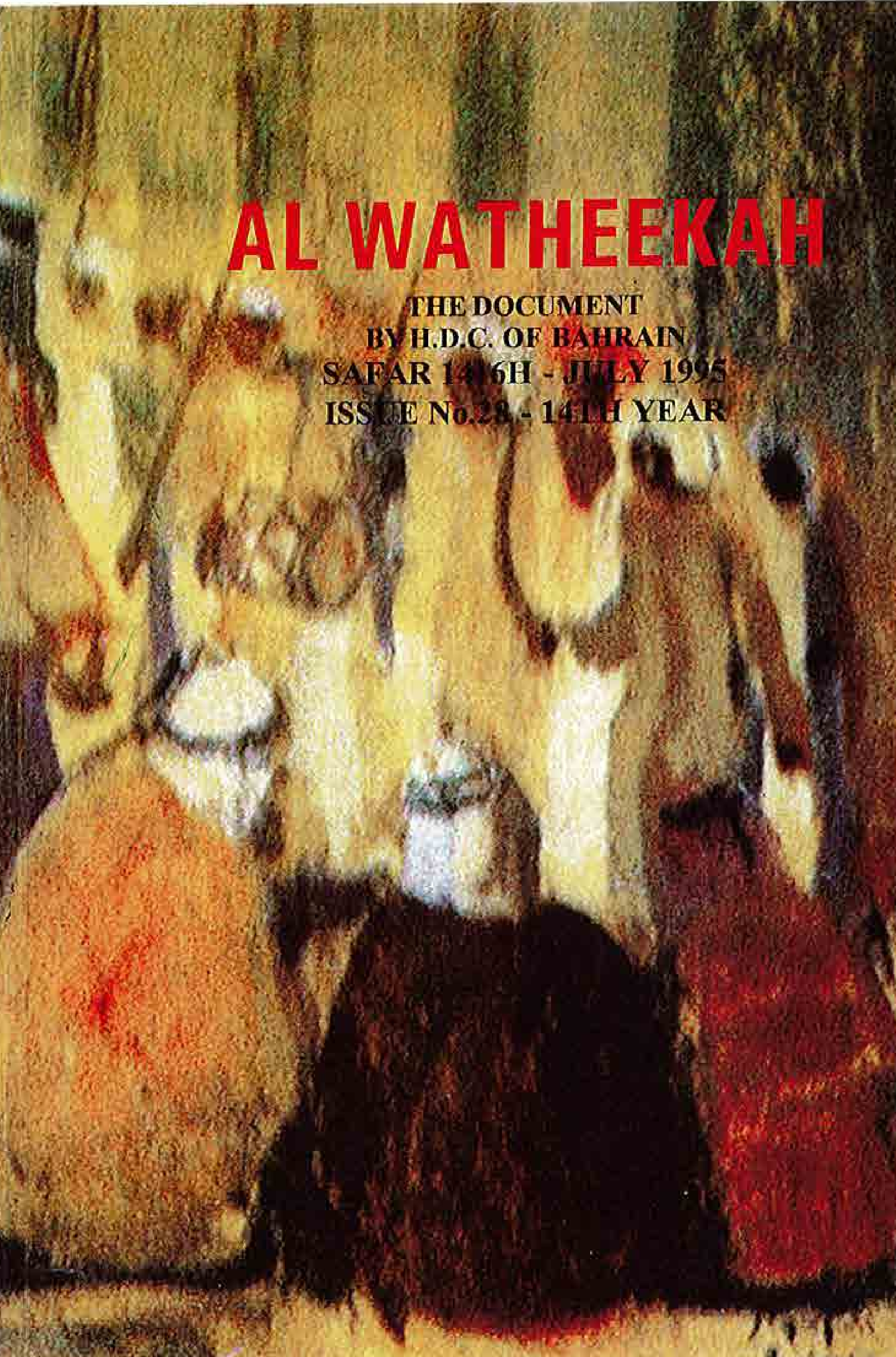
٧٣ ـ المصدر السابق ، ص ٢٧٢ .

٧٤ ـ الداود ، المصدر السابق ، ص ٢٩ و ٣٠ .

٧٥ ـ ابن رزيق ، المصدر السابق ، ص ٣٧٢ .

٧٦ ـ لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، الجزء الثاني ، ص ٢٥٣ .

٧٧ ـ العقاد ، المصدر السابق ، ص ٥٣ .


AL WATHEEKAH
THE DOCUMENT
BY H.D.C. OF BAHRAIN
SAFAR 1416H - JULY 1995
ISSUE No.28 - 14TH YEAR